

في ظل غياب الرقابة الحقيقية.. تواصل انهيار العملة في محافظات الجنوب والضحية المواطن

رقابة البنك، بالإضافة إلى استلام وزراء الحكومة بالعملة الصعبة، وعدم توريد إيرادات المحافظات التي تمتلك ثروات نفطية من بينها مأرب، والتي يستلم موظفي مؤسساتها الحكومية مرتبات من البنك، بينما الأخير متقاعس في إجبار المحافظة بتوريد الإيرادات إليه". وأوضح أن "الارتباط بين المشتقات والعملة الأجنبية، حيث يتم استيراد المشتقات من الخارج من قبل رجال الأعمال بالعملة الصعبة (الدولار)، وفي حال ارتفاع سعر الصرف يتم رفع أسعار المشتقات وفقاً لآلية سعر الصرف اليومي، بالإضافة إلى سبب آخر وهو عدم تشغيل مصفاة عدن والذي أعطى أثراً سلبياً في زيادة سعر المشتقات".

واستطرد: "عدم توفير وزارة النفط للمشتقات النفطية الكمية المطلوبة التي تغطي احتياجات السوق لعدم وجود سيولة نقدية في البنك، مما أعطى التجار ضوء أخضر في احتكار السوق من خلال استيراد المشتقات من الخارج وفقاً لآلية سعر الصرف اليومي، ليكون المواطن الغلبان هو ضحية هذه الاختلالات الاقتصادية التي يقف وراءها منظومة الفساد والتي لم تجف أيديها من التلاعب بمؤسسات الدولة دون من يوقفها عند حدها من العبث".

فساد وعشوائية وفشل في إدارة الموارد

فيما يؤكد الناشط السياسي والإعلامي وضاح بن عطية أن "أهم العوامل التي ساهمت على استمرار تدهور العملة مما انعكس سلباً على ارتفاع أسعار المشتقات النفطية هو تدهور سعر العملة وتحسن قيمتها له عدة عوامل تأثر سلباً وإيجاباً وترتبط جميعها بحجم الصادرات والواردات وبكل الأحوال فإن الحرب تضر في العملة ولكن عندما ننظر أين الخلل بتفحص ولماذا سعر الوقود في البلاد أعلى سعر في العالم ويعتبر ضعف السعر العالمي". وتابع: "وذلك بسبب عدم استغلال الموارد ففي نفس الوقت الذي يتم تصدير النفط الخام من حضرموت وشبوة بأسعار العالم توجد لدينا مصافي موقفة ويتم استيراد الوقود بطرق عشوائية تؤدي في الغالب إلى انقطاع متكرر للوقود وارتفاع أسعاره بشكل مضاعف ساهم بتدهور الحال بالعملة الصعبة من مبيعات النفط والخام إلى البنك المركزي، وتدخلات سفراء الدول الكبرى في الشؤون الداخلية ودعمهم للفاسدين ورفضهم أي إصلاحات رغم انهيار تحت حجة استقلالية البنك، وعدم وجود سياسة نقدية مدروسة تواكب المرحلة عند البنك المركزي والحكومة، وعدم استغلال المنح والدعم الدولي بالشكل الصحيح.. كل هذه العوامل ساعدت في وصول الوضع الذي نعيشه بالوقت الحاضر".



راتب الموظفين لا يسد رمق جوعهم في ظل ارتفاع جنوني للأسعار

عمدان الشعيبي إن «تدهور العملة المحلية في محافظات الجنوب المحررة من مليشيا الحوثي الإرهابية، زادت في الأونة الأخيرة، تصاحبها أزمات وغلاء معيشي غير مسبوق في تاريخ هذه المحافظات، وذلك لأسباب كثيرة أبرزها عدم وجود معالجات حقيقية من قبل الحكومة وما أنتجته الحرب من تفاقمات اقتصادية وسياسية تنعكس أثرها على المواطن».

وأكد أن «مضاربة في العملة من قبل الصرافين وعدم وجود رقابة حقيقية من البنك المركزي وتتبعه في ضبط الصرافين ووقف التدهور لحد ما ناهيك عن عدم إيقافه لتجار السوق السوداء، خاصة من لا يملكون تصاريح رسمية ويزاولون أعمالهم بكل أريحية دون أي تحرك جاد من قبل

وأضاف: «انهيار العملة عكس نفسه بشكل كبير على الوضع المعيشي للناس، لأن الراتب يتآكل مع كل انهيار للعملة والأسعار ترتفع وبالتالي القدرة الشرائية للناس تقل بشكل كبير». وتابع: «إيقاف انهيار سعر الصرف يحتاج إلى إجراءات حقيقية وعملية لوقف التدهور منها رفع خزينة البنك المركزي بوديعة ووقف الفساد وايداع مبيعات النفط في خزائن البنك المركزي، وإن لم يحدث ذلك سيستمر الانهيار في ظل استمرار الحرب والانقسام الاقتصادي».

غياب الرقابة وتلاعب الصرافين

من زاوية أخرى، يقول مدير تحرير صحيفة صوت المقاومة الجنوبية

الحكومة أن تتحمل المسؤولية الكاملة في معالجة الأوضاع الاقتصادية من خلال رفع رواتب الموظفين وزيادة دعم الضمان الاجتماعي».

رواتب متدنية وقدرة شرائية صعبة على المواطن

بدوره، قال الإعلامي ورئيس تحرير صحيفة يافع نيوز ياسر اليافعي إن «انهيار العملة المحلية بكل تأكيد ستكون لها انعكاسات على أسعار السلع والخدمات وخاصة المشتقات النفطية، وبالتالي مع أي انهيار في سعر العملة سيرتفع سعر المشتقات النفطية وللأسف كان ارتفاع المشتقات النفطية كبير بسبب ارتفاع أسعار الوقود عالمياً».

«الأمناء» استطلاع/ آزال رافت:

تتواصل التساؤلات في الوسط الاقتصادي بالعاصمة عن أسباب ودوافع الارتفاع الجنوني المتواصل بالعملة المحلية والذي انعكس سلباً على ارتفاع أسعار المواد الغذائية، والمشتقات النفطية، فتارة المواطن البسيط يعاني من صعوبة إيجاد قوت يومه، وتارة أخرى يصعب عليه دفع الإيجارات لطلب مالكي البيوت مبالغ الإيجار بالعملة الصعبة الأجنبية.

كما أن المعاناة الفت بظلالها على طلبة الجامعات والموظفين ذوي الدخل المحدود من خلال المعاناة الصعبة من ارتفاع المواصلات. ويقابل هذه الأزمة تدني قيمة راتب الموظفين الذي لا يسد رمق جوعه.

معاناة مستمرة

وعن الارتفاع المتواصل لأسعار العملة الأجنبية يقول د. علي المسبحي، وهو باحث نفطي واقتصادي: «ما زلنا نقول أسعار الصرف لن تتحسن ما لم يتحصل البنك المركزي على الدعم الذي وعد به من خلال تشكيل المجلس الرئاسي، من خلال رقد البنك المركزي بوديعة مصرفية، والذي ستساهم بتحسين أسعار الصرف وبالتالي ستخف معها أسعار المواد الغذائية وأسعار المشتقات النفطية».

وأوضح بالقول: «في ظل وجود تضخم عالمي بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية، مما ساهم في زيادة المعاناة على المواطنين».

واستطرد: «ما زالت المفاوضات جارية حول شروط منح الوديعة، وما زالت أسعار الصرف لم تتحسن نتيجة عدم وجود إصلاحات اقتصادية حقيقية بالوديعة فلن تتحسن أسعار الصرف على المدى البعيد وإنما على المدى القصير فقط، كون الإصلاحات وتنمية الموارد هي الحل الوحيد لتحسن الوضع الاقتصادي».

وأضاف: «ارتفاع أسعار النفط العالمية ساهم في ارتفاع المشتقات النفطية محلياً كون البترول مازال مستورد نتيجة تعطيل مصافي عدن وبالتالي يتم تحديد أسعار المشتقات النفطية بالسعر المحلي على عدة عوامل منها، الأسعار العالمية، وأسعار الصرف، وبالتالي طالما أسعار النفط عالمياً مرتفع وأسعار الصرف مرتفع ستظل أسعار البترول مرتفعة وآثارها على المواطنين كارثية، وتسبب ارتفاع أجرة المواصلات وأسعار السلع الاستهلاكية».

وطالب بالبحث عن بدائل وخيارات جديدة تتمثل في زيادة الموارد الاقتصادية للدولة من خلال تشغيل مصافي عدن، وتشغيل منشأة بلحاف، والإسراع في تشغيل الطاقات الإنتاجية النفطية لزيادة الإنتاج وبالتالي زيادة التصدير.

واختتم بالقول: «لا بد من



اليافعي: إيقاف انهيار سعر الصرف يحتاج لإجراءات حقيقية

المسبحي: لن يتعافى الصرف في ظل غياب إصلاحات حقيقية بالوديعة

الشعيبي: المواطن ضحية اختلالات اقتصادية لمنظومة الفساد